الأمم المتحدة

A/59/524

الجمعية العامة

Distr.: General
22 October 2004
Arabic
Original: English

الدورة التاسعة والخمسون

البند ١١٠ من جدول الأعمال

تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة

تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة

تقرير الأمين العام

موجز

يتضمن هذا التقرير آخر ما استجد من المعلومات عن الحالة المالية للأمم المتحدة والواردة في التقرير السابق للأمين العام (A/58/531/Add.1). ويقدم أيضا استعراضا للحالة المالية للمنظمة حتى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ وعن التوقعات المنقحة لغاية ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤.

وينظر التقرير في ثلاثة مؤشرات مالية رئيسية: الاقتطاعات الإلزامية والمدفوعات؛ والنقدية المتوافرة؛ وديون المنظمة غير المسددة للدول الأعضاء. وفي ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، كانت الأنصبة المقررة للميزانية العادية وعمليات حفظ السلام والمحكمتين الدوليتين أعلى مما كانت عليه بالنسبة لعام ٢٠٠٣. كما أن الأنصبة المقررة غير المسددة كانت أعلى أيضا بالنسبة للميزانية العادية وعمليات حفظ السلام، رغم أن هناك بعض المؤشرات على أن الأنصبة المقررة غير المسددة للميزانية العادية ستكون أقل إلى حد ما بنهاية عام ٢٠٠٤ مما كانت عليه بنهاية عام ٢٠٠٣.

والتوقعات المتعلقة بالأرصدة النقدية بنهاية عام ٢٠٠٤ أعلى بالنسبة للميزانية العادية وعمليات حفظ السلام مما كانت عليه بنهاية عام ٢٠٠٣. وبالنسبة للمحكمتين

261004 261004 04-56766 (A)
0456766

الدوليتين، فمن المتوقع استمرار العجز النقدي ولكن بدرجة أقل بالمقارنة مع المبلغ المقترض بنهاية عام ٢٠٠٣.

ومن المتوقع أن تزداد المبالغ المدين بها للقوات ولمقدمي المعدات بنسبة أكبر إلى حد ما مما كان متوقعا في شهر أيار/مايو بسبب فتح بعثات جديدة في بوروندي وكوت ديفوار وهايتي وبسبب نشر قوات في بعثة الأمم المتحدة في ليبريا بسرعة أكبر مما كان متوقعا. وفي الوقت ذاته، سمح تحصيل الاشتراكات بصورة أسرع من المعتاد بسد تكاليف القوات بمعدلات أعلى مما هو متوقع. وكان هذا يتضمن الزيادة في المستوى المتوقع للمبالغ المدين بها للدول الأعضاء.

ورغم بعض التحسينات التي طرأت على الحالة المالية للأمم المتحدة، فإنه لا تزال هناك مشاكل خطيرة، ولا سيما بالنسبة للمحكمتين الدوليتين. ورغم أن العجز النقدي المتوقع أقل مما سجِّل في أيار/مايو، فإنه لا يزال غير محتمل لأن مقدار النقد المتوافر للاقتراض الداخلي في حسابات عمليات حفظ السلام المغلقة محدود وقد يزاد انخفاضا رهنا بالإجراء الذي ستتخذه الجمعية العامة.

أولا – مقدمة

١ – يتضمن هذا التقرير آخر ما استجد من المعلومات عن الحالة المالية للأمم المتحدة والواردة في التقرير السابق للأمين العام (A/58/531 و Add.1). ويقدم أيضا استعراضا للحالة المالية للمنظمة حتى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ وعن التوقعات المنقحة لغاية ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤.

٢ – وإذا أرادت الأمم المتحدة أن تتصدى للمهام المتزايدة والأكثر صعوبة التي أناطتها بها الدول الأعضاء، فلا بد أن تعمل المنظمة من قاعدة مالية قوية ويمكن الاعتماد عليها. ورغم أنه أحرز بعض التقدم في ذلك الاتجاه، فإنه لا تزال هناك مشاكل خطيرة.

٣ – وقد جرت العادة على أن تقاس القوة المالية للأمم المتحدة بثلاثة مؤشرات هي: الأنصبة المقررة؛ والمدفوعات؛ والنقدية المتوافرة؛ وحجم ديون المنظمة المستحقة للدول الأعضاء.

ثانيا – استعراض الحالة المالية حتى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤

٤ – يُظهر استعراض الحالة المالية زيادة بالمقارنة مع ٣١ كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠٠٣. والعامل الرئيسي في هذه التغييرات هو ازدياد مستوى الأنشطة والأنصبة المقررة التي وافقت عليها الجمعية العامة. وكانت نسبة الأنصبة المقررة أعلى من عام ٢٠٠٣ بالنسبة لما يلي: الميزانية العادية (٤٨٣ ١ مليون دولار في عام ٢٠٠٤ و ٤٠٩ ١ ملايين دولار في عام ٢٠٠٣)، والمحكمتين الدوليتين (٢٧٣ مليون دولار في عام ٢٠٠٤ و ٢١٧ مليون دولار في عام ٢٠٠٣)؛ وعمليات حفظ السلام (١٤٧ ٤ مليون دولار في عام ٢٠٠٤ و ٢٦٠ ٢ مليون دولار في عام ٢٠٠٣). وحتى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، كانت الأنصبة المقررة غير المسددة للميزانية العادية وعمليات حفظ السلام أعلى أيضا مما كانت عليه بنهاية عام ٢٠٠٣. وكانت الأنصبة المقررة غير المسددة للمحكمتين أقل بنسبة طفيفة، ولكنها ظلت في مستوى مرتفع غير مقبول.

٥ – ويود الأمين العام أن يوجه تحية خاصة إلى ١٨ دولة من الدول الأعضاء التي سددت كامل اشتراكاتها المقررة المستحقة والواجبة السداد حتى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ في الميزانية العادية وعمليات حفظ السلام والمحكمتين الدوليتين والخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية: الاتحاد الروسي وأذربيجان وأستونيا وأيرلندا والجمهورية التشيكية وجنوب أفريقيا والدانمرك وزمبابوي وسنغافورة وسويسرا وسيراليون وفنلندا وكرواتيا وكندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والنرويج ونيوزيلندا وهنغاريا. إضافة

إلى ذلك، فإن أذربيجان وسنغافورة وكندا ونيوزيلندا سددت أيضا أنصبتها المقررة في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، والتي لم تستحق السداد والدفع بعد. وإضافة إلى ذلك، فإن أستراليا وجمهورية تنزانيا المتحدة والسويد وهولندا سددت أنصبتها المستحقة بالكامل منذ ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤. ونحث الدول الأعضاء الأخرى على أن تحذو حذو هذه البلدان.

ألف – المحكمتان الدوليتان

٦ – وجّه الأمين العام في تقريره الأخير الانتباه إلى المركز البالغ الخطورة للمحكمتين الدوليتين لرواندا ويوغوسلافيا السابقة. ورغم بعض التحسن الذي طرأ، فإن الحالة لا تزال حرجة للغاية.

٧ – وتضاعفت قيمة الأنصبة المقررة غير المسددة للمحكمتين بين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ فبلغت نحو ٨٨ مليون دولار. وفي ١٥ تشرين الأول/أكتوبر عام ٢٠٠٤، انخفض هذا المبلغ انخفاضا طفيفا فقط إلى ٨٠ مليون دولار. ورغم أنه من المتوقع استلام بعض الدفعات الكبيرة بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر، فإنه من المتوقع أن يظل العجز في مستوى مرتفع غير مقبول يبلغ ٢١ مليون دولار. وتبلغ حصة الولايات المتحدة الأمريكية من أصل المبلغ غير المسدد البالغ ٨٠ مليون دولار حتى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٣١ مليون دولار، واليابان ١٩ مليون دولار والبرازيل ١٠ ملايين دولار والأرجنتين ٥ ملايين دولار والمكسيك ٣ ملايين دولار. والمبلغ المتبقي البالغ ١٢ مليون دولار مدينة به ١٠٨ دول من الدول الأعضاء.

٨ – ومما يعكس الفشل المثير للقلق للدول الأعضاء في الوفاء بالتزاماتها للمحكمتين، يتمثل في أنه حتى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر عام ٢٠٠٤، لا يزال ما لا يقل عن ١١٣ دولة لم تسدد اشتراكاتها المقررة لواحدة من المحكمتين أو لكلتيهما. ولم تُسدد ١٣ دولة عضوا أي مبلغ من اشتراكاتها المقررة للمحكمتين منذ إنشائهما.

٩ – ويود الأمين العام أن يعرب عن تقديره للدول الأعضاء الثماني والسبعين التي سددت اشتراكاتها المقررة كاملة بحلول ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ويحث الدول الأعضاء الأخرى على أن تحذو حذوها.

باء – الميزانية العادية

١٠ – لم يُسدَّد حتى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر عام ٢٠٠٤، مبلغ مجموعه أكثر من ٧٢٥ مليون دولار من الاشتراكات المقررة للميزانية العادية. وهذا المبلغ يتجاوز المبلغ المستحق في

نفس الوقت من العام الماضي بأكثر من ٣٥ مليون دولار. ومن المتوقع أن تسدد الدولة المساهمة الكبرى دفعة مقدارها ٣٠٠ مليون دولار قريبا، وهذا الأمر سيؤدي إلى وقف الاتجاه السالب. ورغم هذا التحسن، فإنه لا يزال لاستمرار المستوى المرتفع للاشتراكات المقررة غير المسددة للميزانية العادية آثار سلبية على الأنشطة الأساسية للأمم المتحدة.

١١ - وتبلغ حصة الولايات المتحدة الأمريكية ٥٣٠ مليون دولار من أصل مجموع المبلغ غير المسدد البالغ ٧٢٥ مليون دولار، والبرازيل ٧٥ مليون دولار والأرجنتين ٢٩ مليون دولار. وبحلول ١٥ تشرين الأول/أكتوبر عام ٢٠٠٤، سددت ١١١ دولة من الدول الأعضاء اشتراكاتها المقررة للميزانية العادية بالكامل، وسددت ٥٢ دولة من الدول الأعضاء اشتراكاتها جزئيا ولم تسدد ٢٨ دولة من الدول الأعضاء أي اشتراكات في عام ٢٠٠٤. وهذا العدد أقل من العدد المقابل البالغ ١٢٨ دولة من الدول الأعضاء التي سددت اشتراكاتها بالكامل بحلول ١٥ تشرين الأول/أكتوبر عام ٢٠٠٣. ويود الأمين العام أن يشكر ١١١ دولة من الدول الأعضاء التي أوفت بالتزاماتها للميزانية العادية بالكامل حتى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر عام ٢٠٠٤ ويحث الدول الأعضاء الأخرى على تسديد اشتراكاتها المقررة للميزانية العادية بالكامل.

١٢ - وفي بداية عام ٢٠٠٤، كان هناك مبلغ ٢٣ مليون دولار نقدا متوفر في الميزانية العادية وفي الحسابات الاحتياطية المتصلة بها. ولم يلزم حتى الآن الاقتراض داخليا للميزانية العادية إلا لمدة أسبوعين في شهر أيلول/سبتمبر. واستنادا إلى المعلومات التي قدمتها دولة مساهمة كبرى، فإنه من المتوقع أن يكون هناك رصيد نقدي موجب يبلغ ٩٦ مليون دولار لنهاية عام ٢٠٠٤. وكما هو مبين، فإن هذا الرقم يشمل جميع الأموال الاحتياطية المتوفرة لتمويل الأنشطة في إطار الميزانية العادية.

جيم - عمليات حفظ السلام

١٣ - نتيجة للعمليات الجديدة التي تجري في بوروندي وكوت ديفوار وهايتي، ازداد مجموع الاشتراكات المقررة الصادرة لعمليات حفظ السلام في عام ٢٠٠٤ إلى أكثر من أربعة بلايين دولار حتى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر. وقد يزداد هذا المبلغ مرة أخرى رهنا بالإجراء الذي تتخذه الجمعية العامة ومجلس الأمن.

١٤ - وتصدر الاشتراكات المقررة لعمليات حفظ السلام طوال العام، عندما تُقر الجمعية العامة الميزانيات ويمدد مجلس الأمن ولاية كل عملية. ورغم أن حجم المبلغ غير المسدد يدعو إلى القلق بشكل طبيعي، فإنه ينبغي النظر إليه في ضوء حجم الاشتراكات المقررة الصادرة خلال عام ٢٠٠٤ وأنه تم اقتطاع مبالغ كبيرة في تموز/يوليه وآب/أغسطس

وأيلول/سبتمبر. وتنبغي الإشارة أيضا إلى أن اشتراكات مقررة تزيد قيمتها عن ٨٠٠ مليون دولار، صدرت في ٣٠ أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠٤، لا تزال في حدود فترة الاستحقاق البالغة ثلاثين يوما.

١٥ - وحتى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر عام ٢٠٠٤، لا يزال هناك مبلغ ٢,٥ بليون دولار غير مسدد، بما في ذلك ٨٨١ مليون دولار مستحقة على الولايات المتحدة الأمريكية و ٥٦٧ مليون دولار لليابان و ١٥٣ مليون دولار لأوكرانيا و ١٠٧ ملايين دولار لإيطاليا. ومنذ ذلك الوقت، استُلم مبلغ ٣٥٧ مليون دولار لعمليات حفظ السلام، بما في ذلك ٣٢٨ مليون دولار من الولايات المتحدة الأمريكية ووردت مدفوعات من كل من الاتحاد الروسي والجمهورية التشيكية والجمهورية العربية السورية والسويد وكوبا ومالطة وماليزيا وهنغاريا وهولندا.

١٦ - وحتى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر عام ٢٠٠٤، سددت ١٨ دولة من الدول الأعضاء (الاتحاد الروسي وأذربيجان وأستونيا وأيرلندا والجمهورية التشيكية وجنوب أفريقيا والدانمرك وزمبابوي وسنغافورة وسويسرا وسيراليون وفنلندا وكرواتيا وكندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والنرويج ونيوزيلندا وهنغاريا) جميع اشتراكاتها المقررة لعمليات حفظ السلام التي كانت مستحقة وواجبة الدفع. إضافة إلى ذلك، سددت أذربيجان وكندا ونيوزيلندا وسنغافورة كامل اشتراكاتها المقررة الصادرة في ٣٠ أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠٤ والتي لا تزال في حدود فترة الاستحقاق البالغة ٣٠ يوما. ثم استُلمت اشتراكات كاملة من أستراليا وجمهورية تنزانيا المتحدة والسويد وهولندا لجميع الاشتراكات المقررة لعمليات حفظ السلام المستحقة والواجبة السداد. ونحث جميع الدول الأعضاء على أن تحذو حذو تلك البلدان.

١٧ - وفيما يتعلق بتوقعات تدفق النقدية لحسابات عمليات حفظ السلام لغاية نهاية عام ٢٠٠٤، استنادا إلى التوقعات الحالية لحجم الأنصبة المقررة والمدفوعات، من المتوقع أن تبلغ النقدية المتوافرة في حسابات عمليات حفظ السلام ١ ٤١٩ مليون دولار بنهاية العام. ومن أصل هذا المبلغ، من المتوقع أن يكون هناك ١ ٠٠٢ مليون دولار في حسابات البعثات العاملة، و ١٥٢ مليون دولار في الصندوق الاحتياطي لعمليات حفظ السلام و ٢٦٥ مليون دولار في حسابات عمليات حفظ السلام المغلقة. وتعكس الضخامة النسبية للمبلغ النقدي المتوقع في حسابات البعثات العاملة بعض التباطؤ في سد التكاليف بسبب التأخير في النشر وتوقيع مذكرة تفاهم للعمليات الجديدة.

١٨ - ولكن من أصل مبلغ ٢٦٥ مليون دولار في حسابات العمليات المغلقة، سيسدد مبلغ ١٤٤ مليون دولار للدول الأعضاء ولغيرها أو سيوضع في حسابات يكون صافي أرصدتها النقدية سالبا. وبالنسبة للرصيد المتبقي البالغ ١٢١ مليون دولار، لم يتخذ قرار بعد بشأن رد ٩٤ مليون دولار إلى الدول الأعضاء. لهذا فإن الرصيد المتاح للاقتراض الداخلي قد ينخفض إلى مبلغ ٢٧ مليون دولار.

١٩ - ولوضع هذه الأمور في سياقها، في بداية عام ٢٠٠٤، كانت المحكمتان الدوليتان مدينتين لعمليات حفظ السلام المغلقة بمبلغ ٧٣ مليون دولار وقامتا بتسديد هذا المبلغ بالتدريج خلال الربع الأول من العام. إضافة إلى ذلك، قامت عدة بعثات عاملة لحفظ السلام بالاقتراض من حسابات العمليات المغلقة ثماني مرات خلال عام ٢٠٠٤ واضطرت الميزانية العادية للاقتراض من هذه الحسابات مرة واحدة. وخلال العام، كان الاقتراض من حسابات عمليات حفظ السلام المغلقة يتجاوز عادة مستوى ٢٧ مليون دولار. وهذا الأمر يؤكد المشكلة الكامنة إذا استمرت حالات العجز في النقدية التي عانت منها المحكمتان والميزانية العادية وعمليات حفظ السلام الجارية.

ثالثا - الأموال المدين بها للدول الأعضاء

٢٠ - أشارت التوقعات في شهر أيار/مايو عام ٢٠٠٤ إلى أن المنظمة ستكون مدينة للدول الأعضاء بنهاية العام بما مجموعه ٥٧٤ مليون دولار لقاء تكاليف القوات والمعدات بالمقارنة مع ما مجموعه ٤٣٩ مليون دولار بنهاية عام ٢٠٠٣. وتشير التوقعات المنقحة الآن إلى مبلغ ٦٠٥ ملايين دولار حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. وتعود الزيادة في مجموع الديون بصورة رئيسية إلى نشر قوات ومعدات مملوكة للوحدات في البعثات الجديدة الثلاث في هايتي وبوروندي وكوت ديفوار.

٢١ - وارتفاع مستوى الالتزامات يعود سببه أيضا إلى نشر القوات في بعثة الأمم المتحدة في ليبريا بأسرع مما كان متوقعا وارتفاع عدد مذكرات التفاهم الموقّعة من أجل المعدات المملوكة للوحدات بالنسبة لجميع البعثات الأخيرة. ومن المتوقع أن تتمكن المنظمة من تسديد تكاليف القوات حتى نهاية شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ لمعظم البعثات، بدلا من حتى نهاية شهر أيلول/سبتمبر كما كان متوقعا. وتُستثنى من هذا بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو حيث أحرز بعض التقدم فيما يتعلق بسداد التكاليف والتزامات الأفراد، بما في ذلك جزء من المبالغ المدين بها لقاء المعدات المملوكة للوحدات، والتي تم سدادها لغاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣.

٢٢ - ولا يزال الأمين العام ملتزما التزاما تاما بتخفيض مستوى هذه الأموال المدين بها للدول الأعضاء إلى أقصى حد ممكن، نظرا إلى الاحتياجات العملياتية لكل بعثة. وكما جرت العادة، فإن مدى نجاحه في هذا الأمر يتوقف إلى أي درجة يفي بها جميع الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية تجاه المنظمة.

رابعا - الاستنتاجات

٢٣ - رغم أن الحالة المالية أظهرت بعض التحسن، فلا تزال هناك مشاكل خطيرة، ولا سيما بالنسبة للمحكمتين الدوليتين. إضافة إلى ذلك، فإن هناك مشاكل خطيرة محتملة في الأفق ما لم تسدد الدول الأعضاء اشتراكاتها المقررة في الوقت المناسب، إذ إن الموارد المتاحة للاقتراض الداخلي محدودة وقد تزداد انخفاضا وذلك رهنا بقرارات من المتوقع أن تتخذها الجمعية العامة. وفي هذا الصدد، لا يمكن التأكيد بما فيه الكفاية على أهمية أن تسدد الدول الأعضاء اشتراكاتها المقررة كاملة وفي الموعد المحدد لها.